

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

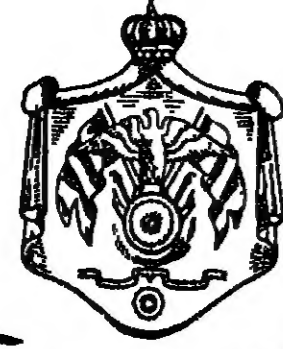
عاد بيمين الله حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاحد الواقع في ١٩٧٧/٧/١٠

١٩٧٧/٧/١١

رئيس الوزراء

مضر بدران

هكذا سنأهمل



الجمهورية الهاشمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٣٠ رجب سنة ١٣٩٧ هـ . الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٧٧ م . العدد ٢٧١٤

الفهرس

صفحة

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٧	قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وصندوق ابو ظبي للائتماء الاقتصادي العربي	١٦٤٩
قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧	قانون معدل لقانون تصريف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المتقولة	١٦٦١
قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٧	قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المتقولة من الاجانب	١٦٦٣
قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧	قانون معدل لقانون اكااديمية الطيران الملكية الاردنية	١٦٦٤
نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧	نظام العلاوات القضائية للقضاء العسكريين	١٦٦٥
نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اطباء والصيدلة في القوات المسلحة الاردنية	١٦٦٨
نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الاردنية	١٦٧٢
نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات والمرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الاردنية	١٦٧٦
١٦٧٩	تصحح خطأ	

طبعة القرآن المسلحة الاردنية

نحس الحسين لله على ما قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٩

بمقتضى الفقرة (١) للباب (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٩
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٧

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وصندوق ابو ظبي

للانماء الاقتصادي العربي

بشأن تمويل مشروع زيادة انتاج الفوسفات في مناجم الحسا مصنع رقم (١)

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وصندوق ابو ظبي
للانماء الاقتصادي العربي بشأن تمويل مشروع زيادة انتاج الفوسفات في مناجم الحسا مصنع رقم (١)
لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويمثلها المجلس القومي
للتخطيط وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الفايات
المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٧/٦/١٩

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير المعمل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الدخلية سليمان عرار	وزير التحسين مروان القاسم
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحيمات	وزير المالية محمد النحاس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

اتفاقية قرض

ابرمت هذه الاتفاقية في يوم الاربعاء ٢١ جادى الثانية ١٣٩٧ هجرية - الموافق ٨ يونيو ١٩٧٧ ميلادية بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويمثلها المجلس القومي للتخطيط (ويشار اليها فيما بعد بالمقترض) طرف اول وصندوق
ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي (ويشار اليه فيما بعد بالصندوق) طرف ثان .

بما أن المقترض قد طلب من الصندوق المساهمة في تمويل مشروع تنمية وتحسين انتاج الفوسفات بالحسا المصنع
رقم (١) الوارد وصفه بالتفصيل في الجدول رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية (المشار اليه فيما بعد بالمشروع) .

وبما أن الصندوق يهدف بصفة خاصة الى مساعدة الدول العربية والافريقية والآسيوية وغيرها من الدول النامية
في تطوير اقتصادها بتقديم القرض اللازمة لتنفيذ مشاريعها الانمائية .

وبما أن الصندوق قد تأكد من سلامة المشروع وجدواه ومن اهميته في تطوير اقتصاد دولة المقترض .
وبما أن الصندوق - انطلاقا مما تقدم - قد وافق على أن يقدم للمقترض قرضا بالشروط والكمية المنصوص

عليها في هذه الاتفاقية .

لذا فقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة الاولى

القرض وشروطه

١ - يوافق الصندوق على أن يعطى المقترض ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها والكمية المنصوص عليها
قرضا مقداره مائة مليون درهم امارات (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم امارات) .

٢ - يلتزم المقترض بأن يدفع للصندوق فائدة سنوية بواقع اربعة ونصف في المائة (٤,٥٪) عن جميع المبالغ
المسحوبة من القرض وغير المسددة ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ - يتعهد المقترض بأن يدفع للصندوق تكلفة مقابل خدمات القرض الادارية مقدارها نصف في المائة عن المبالغ
المسحوبة من القرض وغير المسددة .

٤ - في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد بناء على طلب المقترض وتطبيقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من
هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع نصف في المائة (٥٪) سنويا عن المبلغ الذي لم يتم سحبه من أصل المبلغ
الذي صدر التعهد بشأنه .

٥ - تحتسب الفائدة والتكاليف الاخرى على أساس أن السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك
بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٦ - يلتزم المقترض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض في عشرين قسطا نصف سنوى طبقا لجدول السداد
الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية .

٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى كل ستة أشهر في آخر مارس وآخر سبتمبر من كل سنة .

٨ - يحق للمقترض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد اعطى الصندوق اخطارا
سابقا بخمسة واربعين يوما على الأقل ، أن يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :-

أ - أصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه .

- أو ب- أصل أي قسط كامل من اقساط السداد ، وفي هذه الحالة يحتسب السداد على آخر اقساط القرض استحقاقا .
٩ - أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى ، تكون واجبة السداد في أبو ظبي أو في أي مكان آخر مناسب يعينه الصندوق .

المادة الثانية العملة

- ١ - يتم سحب مبالغ من القرض وسدادها وسداد الفوائد والتكاليف الأخرى وحساب أي معاملات مالية خاضعة لهذه الاتفاقية بدينهم الإمارات .
٢ - يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقرض - وبصفة الوكالة عنه - بالحصول على جميع العملات الأجنبية اللازمة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية .
ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موزايا المقدار الدراهم التي لزمته للحصول على العملة الأجنبية .
٣ - يجوز للصندوق ، بناء على طلب المقرض - وبصفة الوكالة عنه - أن يقوم بالحصول على الدراهم اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقرض المبالغ اللازمة للحصول على تلك الدراهم بعملة أجنبية يقبلها الصندوق .
ولا يعتبر السداد قد تم طبقا لأحكام هذه الاتفاقية الا عند استلام الصندوق لتلك الدراهم وبمقدار ما يتسلمه منها .
٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى يقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في الحدود المناسبة .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقرض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية المبالغ التي صرفت أو التي يلزم صرفها تنفيذا للمشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .
ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على تاريخ اول يناير ١٩٧٤ .
٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقا للشروط والأحكام التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق أن يقوم الصندوق بإصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقرض أو للغير ثمن أي بضائع يراد تمويلها من هذا القرض . ويظل هذا التعهد ساريا حتى إذا غي القرض أو أوقف حق المقرض في السحب .
٣ - عندما يرغب المقرض أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق تعهدا بالتزامات خاصة تطبيقا للفقرة السابقة يقوم المقرض بتقديم طلب كتابي على النماذج المجهول بها في الصندوق مرفقا به المستندات المؤيدة ، على أنه إذا تم السحب أو إصدار التعهد قبل تقديم المستندات المذكورة فعلى المقرض أن يوافق الصندوق بها بعد الصرف مباشرة .
٤ - طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لا ثبات إن المقرض الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في الاتفاقية .

- ٥ - يلتزم المقرض بأن لا تستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول رقم (٢) من هذه الاتفاقية . وسيتم تحديد الاجراءات الخاصة بالحصول عليها بالاتفاق بين الطرفين .
٦ - يلتزم المقرض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط .
٧ - يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض سواء الى المقرض أو لاذنه وأمره .
٨ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في أول ابريل ١٩٧٩ م أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه من الطرفين .

المادة الرابعة

أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١ - ١ - يقوم المقرض بوضع حسيبة القرض تحت تصرف شركة ، ناجم القوسفات الأردنية ، شركة عامة ذات مسئولية محدودة مسجلة تحت قانون الشركات الأردني ، قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ (ويشار إليها فيما بعد بالشركة) على أن يكون ذلك بمقتضى عقد ينظم شروط إعادة القرض للشركة وأن يتم إبرام العقد المذكور في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور بعد اعلان النفاذ .
ب- يجب أن ينص عقد إعادة القرض على أن تدفع الشركة للمقرض فائدة سنوية مقدارها ٨٪ في السنة وفيها عدا ذلك يشروط بوافق عليها الصندوق على أن تكون مواعيد السداد سابقا لمواعيد سداد القرض الأصلي بمدة مناسبة وعلى المقرض أن يقدم للصندوق مسودة عقد إعادة القرض للموافقة عليه قبل توقيعهم مع الشركة .
ج - يلتزم المقرض بأن يضع الفرق بين الفائدة المستحقة على القرض والفائدة المفروضة على إعادة القرض في حساب خاص مع بنك الائتماء الصناعي الأردني وأن يقوم باخطار الصندوق برصيد الحساب المذكور في آخر كل سنة مالية .
كما يلتزم المقرض بأن يضع حسيبة الفرق والفوائد المتراكمة عليه تحت تصرف لجنة خاصة تتألف على النحو الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق ويهدها إليها باستعمال تلك الحسيبة في تمويل النشاطات الآتية : -
- الدراسات ومشاريع التجارب الفنية لرفع نسبة القوسفات وتحسين طرق استغلاله .
- الخدمات المساندة للملك مثل السكة والميناء وتزويدها بالمراقب العامة المتصلة بها مثل المياه والكهرباء والخدمات الاجتماعية والتربوية .
- التدريب الصناعي .
- دراسات صناعية .
إية مشاريع ونشاطات أخرى يتفق عليها الطرفان .
وعلى المقرض أن يرسل للصندوق لموافقة برنامجا سنويا بأوجه استعمال الحسيبة الفرق والفوائد وعليه كذلك أن يقدم تقريرا سنويا عما تم إنجازه في السنة الماضية .
٢ - دون انتقاص من مسئولية المقرض عن تنفيذ هذه الاتفاقية يجوز له أن يمارس الصلاحيات وأن يقدم بالالتزامات الناشئة منها بواسطة الشركة .

هكذا من المأهول

٣- يلتزم المقترض بالتأكد من أن تقوم الشركة بتنفيذ المشروع وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وطبقاً لمتطلبات إدارة المرافق العامة للأسس الهندسية والمالية والفنية السليمة وأن يتم تعيين مدير متفرغ للمشروع وتكون مؤهلاته وخبرته مقبولة لدى الصندوق على أن تستعين الشركة متى ما لزم الأمر بخبرة استشاريين ذوي كفاءة عالية يتم التعاقد معهم وفقاً لشروط يوافق عليها الصندوق .

٤- يلتزم المقترض منذ التوقيع على هذه الاتفاقية بأن يحصل على موافقة الصندوق المسبقة قبل إبرام أي عقد خاص بتنفيذ المشروع أو الإشراف عليه وتتجاوز قيمته ما يعادل خمسمائة ألف درهم كما يلتزم أن يوافي الصندوق بصورة صحيحة لجميع العقود الخاصة بتنفيذ المشروع أو الإشراف عليها بمجرد إبرامها .

٥- أ - في حالة ما إذا طرأت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المقدرة لتنفيذه ، يلتزم المقترض بأن يقوم فوراً باتخاذ التدابير اللازمة لتوفير المبالغ المطلوبة لتكالة التنفيذ على ألا يتم إبرام أي عقد مع طرف آخر في هذا الشأن إلا بعد التشاور مع الصندوق والحصول على موافقته المسبقة .

ب- بالإضافة إلى ما ورد ذكره في الفقرة ٥ (أ) اعلاه يلتزم المقترض باخطار الصندوق عن أي دين يتم التعاقد عليه بغرض المساهمة في تمويل برامج تنمية وتطوير إنتاج القوسفات .

٦- أ - يقدم المقترض للصندوق جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع وذلك بمجرد إعدادها كما يوافي المقترض الصندوق أولاً بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل وكل ذلك على النحو المفصل الذي يطلبه الصندوق من حين لآخر .

ب- يقوم المقترض باخطار الصندوق بالتزويبات المالية التي تتخذ بشأن استكمال وتقوية شبكة النقل والمواصلات بما في ذلك خط السكة الحديدية بين محطتي إنتاج القوسفات وميناء العقبة .

ج - يلتزم المقترض باتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة السعة التخزينية للقوسفات بميناء العقبة وكذلك بتقوية وسائل مناولة وشحن السفن المخصصة لنقل القوسفات .

٧- يلتزم المقترض أن يقوم بحسب سجلات مستوفاه يمكن بواسطتها تعيين البضائع والخدمات التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخداماتها في المشروع ، ومتابعة مراحل التنفيذ ، (بما في ذلك تكاليفه) وبيان نشاط المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع ومركزها المالي ، وذلك على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارفة وعلى المقترض أن يوفر لمندوبي الصندوق المصنفين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض والإطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته ، والتأكد من البضائع الممولة من القرض ، والإطلاع على المستندات المتعلقة بالمشروع .

ويلتزم بأن يقدم ما يراه الصندوق ضرورياً من المعلومات المتعلقة باتفاق حصيلته القرض، أو البضائع أو بالمشروع أو بالمركز المالي للشركة .

تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع إلى الصندوق تقريراً ربع سنوي في شكل ومضمون يتفق عليهما بين المقترض والصندوق وذلك في وقت لا يتجاوز ثلاثين يوماً من نهاية ربع السنة . وتلتزم كذلك أن تقدم تقريراً سنوياً عن سير المشروع ونسخة من الحسابات الختامية لتلك الجهة ، وتقرير عديقي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز أربعة أشهر من نهاية السنة المالية .

٨- يلتزم المقترض بأن يقوم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروع وصيانته وفقاً للأسس الهندسية والمالية والفنية السليمة . وكذلك بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلية في المشروع، ولكنها لازمة له .

٩- يتعاون المقترض والصندوق تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض . ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

يقوم المقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام . ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار الصندوق فوراً بأي عامل من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض أو أن يتلذز بعرقلتها (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملموسة عن التقدير الحالي) .

١٠- يقرر المقترض والصندوق أن في نيتهما أن لا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق إنشاء ضمان عيني على أمواله وتحقيقاً لذلك فإن المقترض يلتزم ويتعهد بأنه في حالة إنشاء أو قيام أي ضمان عيني على تلك الأموال لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائياً وبنفس المقدار ودرجة الأسبقية ، كفيلاً لسداد أصل قرض الصندوق مع القوائد والتكاليف الأخرى ، ويقوم المقترض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

على أن أحكام هذه المادة لا تنطبق على الأحوال الآتية :

أ - إنشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء .

ب - ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوتها ومفروض أن يتم سدادها من حصيلته بيع تلك السلع التجارية .

ج - الضمانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوتها .

١١- يلتزم المقترض بأن يسدد أصل القرض ، والقوائد والتكاليف الأخرى بالكامل دون أي خصم ، ومع الاعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين دولة المقترض .

١٢- يعنى توثيق هذه الاتفاقية وإصدارها وتسجيلها - إذا لزم الأمر ذلك - من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تفرضها القوانين السارية في دولة المقترض ، ويقوم المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين أي دولة يجوز سداد القرض بعملتها .

١٣- يكون سداد أصل القرض ، والقوائد، والتكاليف الأخرى معفى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين دولة المقترض .

١٤- يتعهد المقترض بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجب الدفع عند الأزم بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر . ويلتزم المقترض كملك بالتأمين على المشروع ضد المخاطر لدى شركات تأمين معتمدة وعلى وجه يتفق والعرف التجاري السليم .

هكذا من الأصول

١٥- يتعهد المقرض بأن يتخذ كل الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع وبالا يقوم بأي عمل او يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه عرقلة او اعاقة تنفيذ المشروع او تطبيق اي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

١٦- جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق سريّة بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها .

١٧- جميع موجودات الصندوق ودخله يكون معفى من التأميم والمصادرة والحجز .

المادة الخامسة

الغاء القرض ووقف السحب

١ - يحق للمقرض ان يلغي اي جزء من القرض لم يتم سحبه بموجب اخطار الى الصندوق بذلك . على انه لا يجوز للمقرض ان يلغي اي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصدر بشأنه تعهدا خاصا طبقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - اذا نشأ اي سبب من الاسباب الآتية : واستمر قائماً يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقرض ان يوقف سحب اي مبلغ من القرض : -

أ - عجز المقرض عن الوفاء كلياً او جزئياً بالتزامه بسداد اصل القرض او القوائد او التكاليف الاخرى او اي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او اي اتفاقية اخرى بين المقرض والصندوق .

ب - فشل المقرض في مراعات اي حكم من احكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج - اخطار الصندوق للمقرض بانه قد اوقف السحب كلياً او جزئياً طبقاً لاتفاقية قرض اخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق بسبب تقصير المقرض في مراعاة احكامها .

د - نشوء ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل ان يتمكن المقرض من تنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية . ويكون لنشوء اي سبب من الاسباب المقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض موقوفاً كلياً او جزئياً حسب مقتضى الحال ، الى ان ينتهي السبب الذي من اجله اوقف السحب ، او الى ان يقوم الصندوق باخطار المقرض باعادة حقه في السحب على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقرض مثل هذا الاخطار ، يعود للمقرض حقه في السحب محدوداً بالقدر ومقيداً بالشروط المبينة في الاخطار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في اي حق من حقوقه ، ولا يحل بالاجراءات المترتبة على نشوء اي سبب لاحق من اسباب وقف السحب .

٣ - في حالة نشوء اي سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من هذه المادة ، واستمراره لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقرض ، او في حالة نشوء اي سبب من الاسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) (ج) ، (د) من هذه المادة واستمراره لمدة تسعين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقرض ، يحق للصندوق حينئذ او في اي وقت لاحق يظل فيه اي من هذه الاسباب قائماً ان يقرراً اذا اراد ذلك - ان اصل القرض قد اصبح مستحقاً وواجب الاداء فوراً ، وبناء على ذلك ، يصبح اصل القرض مستحقاً وواجب الاداء فوراً بصرف النظر عن اي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤ - اذا ظل حق المقرض في سحب اي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوماً . او اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للصندوق ان يحظر المقرض باقائه حقه في سحب المبلغ الذي لم يتم سحبه بعد ، وتوجيه هذا الاخطار يعتبر الجزء الذي لم يتم سحبه ملغياً .

٥ - الغاء القرض من جانب الصندوق او وقف حق المقرض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ التي اصدر الصندوق بشأنها تعهداً وفقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة الا اذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

٦ - يستقطع المبلغ الملغى من القرض من اقساط السداد استقطاعاً نسبياً بنسبة الاقساط بعضها الى بعض .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة ، تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من الغاء القرض او وقف السحب .

المادة السادسة

الزامية هذه الاتفاقية

أثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

١ - حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية تكون صحيحة وناظلة طبقاً لنصوصها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية ولا يحق لاي من الطرفين ان يحتج او يتمسك تحت اي ظرف من الظروف بان اي نص من هذه النصوص غير صحيح او غير ملائم ، استناداً الى اي سبب كان .

٢ - عدم استعمال اي من الطرفين لاي حق من الحقوق او اية سلطة من السلطات المأولة له بمقتضى هذه الاتفاقية لا يجرمه من استعماله في اي وقت لاحق ولا يفسر كانه تنازل عنه . كما ان تفاضي احد الطرفين عن اي تقصير من الطرف الآخر في مراعاة لا يحرم الطرف المتناضي من ان يتخذ في اي وقت لاحق اي اجراء تخوله هذه الاتفاقية بشأن ذلك التقصير .

٣ - يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما .

فاذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع للتحكيم وفقاً لاحكام هذه المادة .

٤ - أ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقرض احدهم ويعين الصندوق الثاني ويعين الثالث الذي يشار اليه فيما بعد برئيس هيئة التحكيم باتفاق الطرفين فان لم يتفقا بعد ستين يوماً من بدء اجراءات التحكيم يعينه الامين العام لجامعة الدول العربية استجابة لطلب اي من الطرفين . واذا عجز اي من الطرفين عن تعيين محكمة قام بتعيينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب الطرف الآخر . وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي .

ب - تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الآخر مشتملاً على بيان واضح بطبيعة الخلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعلن من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه .

وتتخذ هيئة التحكيم لاول مره في الزمان والمكان اللذين يحددها رئيس هيئة التحكيم ثم تقرر الهيئة بمعد ذلك مكان انعقادها ومواضيعه .

هكذا من الأصول

ج - تضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لسماع اقوال كل من الطرفين وتفصل - حضورا أو غيابا - في المسائل المعروضة عليها وتصدر قراراتها بأغلبية الاصوات ويجب أن يصدر قرارها كتابة وأن يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الاقل وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

د - تطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية في دولة المقرض وفي دولة الامارات العربية المتحدة ومبادئ العدالة والوجدان السليم .

هـ - يتحمل كل من الطرفين التعاقب محكمة والمصروفات الاخرى الخاصة به ، اما التعاقب رئيس هيئة التحكيم والمصروفات المشتركة الاخرى فتقسم بين الطرفين بالتساوي وفي حالة الاختلاف حول أية مسألة تتعلق بالتعاقب المحكمين او مصروفات التحكيم ثبت هيئة التحكيم في الامر .

و - الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية أي خلاف بين الطرفين او مطالبة من احدهما يجب اي اجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات او البت في المطالبات .

٦ - اعلان احسد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة .

المادة السابعة

احكام مفترقة

١ - كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر بناء على هذه الاتفاقية او بمناسبة تطبيقها ، يمين ان يكون كتابة . وفيها عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاطار قد تم قانونا . بمجرد تسليمه باليد او البريد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في عنوانه المين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقرض الى الصندوق ، المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، او الذين سيقومون نيابة عن المقرض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية ، مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقرض في اتخاذ اي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقا لما رئيس المجلس القومي للتخطيط او اي شخص يمينه المقرض واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقرض يجب ان تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقرض المذكور او اي شخص يمينه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . ويكون مثل هذا التعديل نافذ المفعول ومازما على الطرفين دون حاجة الى أية موافقة او تصديق آخر .

٤ - أية خطابات يتبادلها الطرفان بشأن هذه الاتفاقية او انطلاعا منها تعتبر ملزمة كما لو كانت قد ضمنت فيها .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وانتهائها

١ - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة الا اذا قدمت الى الصندوق ادلة كافية تفيد ان ابرام الاتفاقية من جانب المقرض قد تم بموجب تفويض قانوني وانه قد تم التصديق عليها بمقتضى الاجراءات الدستورية اللازمة .

٢ - يجب على المقرض ان يقدم الى الصندوق ، كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة فتوى قانونية من الجهة الرسمية المختصة بأن اتفاقية القرض قد ابرمت نيابة عن المقرض بناء على تفويض قانوني وانها قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا وانها صحيحة وملزمة على المقرض وفقا لقوانينه ودستوره .

٣ - اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقرض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بإرسال برقية الى المقرض بان هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .

٤ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف ١٢٠ يوما منذ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او اي تاريخ يتفق عليه الطرفان فانه يحق للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقرض ، وعند اعطاء هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فورا .

٥ - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقرض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك .

١ - « المشروع » يعني المشروع او المشروعات التي من اجلها ابرم هذا القرض والوارد وصفها في الجدول رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية او حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقرض والصندوق .

٢ - « بضاعة » أو « بضائع » تعني المواد والمهمات والالات والادوات والخدمات الوارد وصفها في الجدول رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية . وتضمن البضائع يشمل دائما تكاليف استيرادها الى بلد المقرض .

العناوين الآتية محددة اعمالاً للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترض : المجلس القومي للتخطيط ص.ب. ٥٥٥ عمان - الاردن

عنوان التلكس : TELEX 1319 JO

عنوان الصندوق : صندوق أبو ظبي للاتماء الاقتصادي العربي ص.ب. (٨١٤) أبو ظبي

العنوان البرقي : الصندوق أبو ظبي

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في أبو ظبي في التاريخ المذكور في صدرها بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جالب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر أصلاً وتعتبر جميعاً مستنداً واحداً .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور حنا عردة

رئيس المجلس القومي للتخطيط

عن صندوق أبو ظبي للاتماء الاقتصادي العربي

حسن عباس زكي

جدول رقم (١)

تاريخ استحقاق الاقتساط	جدول اقساط سداد القرض	مقدار القسط المستحق بمليون درهم امارات
١٩٧٩/٣/٣١		٥
١٩٧٩/٩/٣٠		٥
١٩٨٠/٣/٣١		٥
١٩٨٠/٩/٣٠		٥
١٩٨١/٣/٣١		٥
١٩٨١/٩/٣٠		٥
١٩٨٢/٣/٣١		٥
١٩٨٢/٩/٣٠		٥
١٩٨٣/٣/٣١		٥
١٩٨٣/٩/٣٠		٥
١٩٨٤/٣/٣١		٥
١٩٨٤/٩/٣٠		٥
١٩٨٥/٣/٣١		٥
١٩٨٥/٩/٣٠		٥
١٩٨٦/٣/٣١		٥
١٩٨٦/٩/٣٠		٥
١٩٨٧/٣/٣١		٥
١٩٨٧/٩/٣٠		٥
١٩٨٨/٣/٣١		٥
١٩٨٨/٩/٣٠		٥
١٩٨٩/٣/٣١		٥
١٩٨٩/٩/٣٠		٥
١٩٩٠/٣/٣١		٥
١٩٩٠/٩/٣٠		٥
١٩٩١/٣/٣١		٥
١٩٩١/٩/٣٠		٥
١٩٩٢/٣/٣١		٥
١٩٩٢/٩/٣٠		٥
١٩٩٣/٣/٣١		٥
١٩٩٣/٩/٣٠		٥
١٩٩٤/٣/٣١		٥
١٩٩٤/٩/٣٠		٥
١٩٩٥/٣/٣١		٥
١٩٩٥/٩/٣٠		٥
١٩٩٦/٣/٣١		٥
١٩٩٦/٩/٣٠		٥
١٩٩٧/٣/٣١		٥
١٩٩٧/٩/٣٠		٥
١٩٩٨/٣/٣١		٥
١٩٩٨/٩/٣٠		٥
١٩٩٩/٣/٣١		٥
١٩٩٩/٩/٣٠		٥
٢٠٠٠/٣/٣١		٥
٢٠٠٠/٩/٣٠		٥
٢٠٠١/٣/٣١		٥
٢٠٠١/٩/٣٠		٥
٢٠٠٢/٣/٣١		٥
٢٠٠٢/٩/٣٠		٥
٢٠٠٣/٣/٣١		٥
٢٠٠٣/٩/٣٠		٥
٢٠٠٤/٣/٣١		٥
٢٠٠٤/٩/٣٠		٥
٢٠٠٥/٣/٣١		٥
٢٠٠٥/٩/٣٠		٥
٢٠٠٦/٣/٣١		٥
٢٠٠٦/٩/٣٠		٥
٢٠٠٧/٣/٣١		٥
٢٠٠٧/٩/٣٠		٥
٢٠٠٨/٣/٣١		٥
٢٠٠٨/٩/٣٠		٥
٢٠٠٩/٣/٣١		٥
٢٠٠٩/٩/٣٠		٥
٢٠١٠/٣/٣١		٥
٢٠١٠/٩/٣٠		٥
٢٠١١/٣/٣١		٥
٢٠١١/٩/٣٠		٥
٢٠١٢/٣/٣١		٥
٢٠١٢/٩/٣٠		٥
٢٠١٣/٣/٣١		٥
٢٠١٣/٩/٣٠		٥
٢٠١٤/٣/٣١		٥
٢٠١٤/٩/٣٠		٥
٢٠١٥/٣/٣١		٥
٢٠١٥/٩/٣٠		٥
٢٠١٦/٣/٣١		٥
٢٠١٦/٩/٣٠		٥
٢٠١٧/٣/٣١		٥
٢٠١٧/٩/٣٠		٥
٢٠١٨/٣/٣١		٥
٢٠١٨/٩/٣٠		٥
٢٠١٩/٣/٣١		٥
٢٠١٩/٩/٣٠		٥
٢٠٢٠/٣/٣١		٥
٢٠٢٠/٩/٣٠		٥
٢٠٢١/٣/٣١		٥
٢٠٢١/٩/٣٠		٥
٢٠٢٢/٣/٣١		٥
٢٠٢٢/٩/٣٠		٥
٢٠٢٣/٣/٣١		٥
٢٠٢٣/٩/٣٠		٥
٢٠٢٤/٣/٣١		٥
٢٠٢٤/٩/٣٠		٥
٢٠٢٥/٣/٣١		٥
٢٠٢٥/٩/٣٠		٥
٢٠٢٦/٣/٣١		٥
٢٠٢٦/٩/٣٠		٥
٢٠٢٧/٣/٣١		٥
٢٠٢٧/٩/٣٠		٥
٢٠٢٨/٣/٣١		٥
٢٠٢٨/٩/٣٠		٥
٢٠٢٩/٣/٣١		٥
٢٠٢٩/٩/٣٠		٥
٢٠٣٠/٣/٣١		٥
٢٠٣٠/٩/٣٠		٥
٢٠٣١/٣/٣١		٥
٢٠٣١/٩/٣٠		٥
٢٠٣٢/٣/٣١		٥
٢٠٣٢/٩/٣٠		٥
٢٠٣٣/٣/٣١		٥
٢٠٣٣/٩/٣٠		٥
٢٠٣٤/٣/٣١		٥
٢٠٣٤/٩/٣٠		٥
٢٠٣٥/٣/٣١		٥
٢٠٣٥/٩/٣٠		٥
٢٠٣٦/٣/٣١		٥
٢٠٣٦/٩/٣٠		٥
٢٠٣٧/٣/٣١		٥
٢٠٣٧/٩/٣٠		٥
٢٠٣٨/٣/٣١		٥
٢٠٣٨/٩/٣٠		٥
٢٠٣٩/٣/٣١		٥
٢٠٣٩/٩/٣٠		٥
٢٠٤٠/٣/٣١		٥
٢٠٤٠/٩/٣٠		٥
٢٠٤١/٣/٣١		٥
٢٠٤١/٩/٣٠		٥
٢٠٤٢/٣/٣١		٥
٢٠٤٢/٩/٣٠		٥
٢٠٤٣/٣/٣١		٥
٢٠٤٣/٩/٣٠		٥
٢٠٤٤/٣/٣١		٥
٢٠٤٤/٩/٣٠		٥
٢٠٤٥/٣/٣١		٥
٢٠٤٥/٩/٣٠		٥
٢٠٤٦/٣/٣١		٥
٢٠٤٦/٩/٣٠		٥
٢٠٤٧/٣/٣١		٥
٢٠٤٧/٩/٣٠		٥
٢٠٤٨/٣/٣١		٥
٢٠٤٨/٩/٣٠		٥
٢٠٤٩/٣/٣١		٥
٢٠٤٩/٩/٣٠		٥
٢٠٥٠/٣/٣١		٥
٢٠٥٠/٩/٣٠		٥
٢٠٥١/٣/٣١		٥
٢٠٥١/٩/٣٠		٥
٢٠٥٢/٣/٣١		٥
٢٠٥٢/٩/٣٠		٥
٢٠٥٣/٣/٣١		٥
٢٠٥٣/٩/٣٠		٥
٢٠٥٤/٣/٣١		٥
٢٠٥٤/٩/٣٠		٥
٢٠٥٥/٣/٣١		٥
٢٠٥٥/٩/٣٠		٥
٢٠٥٦/٣/٣١		٥
٢٠٥٦/٩/٣٠		٥
٢٠٥٧/٣/٣١		٥
٢٠٥٧/٩/٣٠		٥
٢٠٥٨/٣/٣١		٥
٢٠٥٨/٩/٣٠		٥
٢٠٥٩/٣/٣١		٥
٢٠٥٩/٩/٣٠		٥
٢٠٦٠/٣/٣١		٥
٢٠٦٠/٩/٣٠		٥
٢٠٦١/٣/٣١		٥
٢٠٦١/٩/٣٠		٥
٢٠٦٢/٣/٣١		٥
٢٠٦٢/٩/٣٠		٥
٢٠٦٣/٣/٣١		٥
٢٠٦٣/٩/٣٠		٥
٢٠٦٤/٣/٣١		٥
٢٠٦٤/٩/٣٠		٥
٢٠٦٥/٣/٣١		٥
٢٠٦٥/٩/٣٠		٥
٢٠٦٦/٣/٣١		٥
٢٠٦٦/٩/٣٠		٥
٢٠٦٧/٣/٣١		٥
٢٠٦٧/٩/٣٠		٥
٢٠٦٨/٣/٣١		٥
٢٠٦٨/٩/٣٠		٥
٢٠٦٩/٣/٣١		٥
٢٠٦٩/٩/٣٠		٥
٢٠٧٠/٣/٣١		٥
٢٠٧٠/٩/٣٠		٥
٢٠٧١/٣/٣١		٥
٢٠٧١/٩/٣٠		٥
٢٠٧٢/٣/٣١		٥
٢٠٧٢/٩/٣٠		٥
٢٠٧٣/٣/٣١		٥
٢٠٧٣/٩/٣٠		٥
٢٠٧٤/٣/٣١		٥
٢٠٧٤/٩/٣٠		٥
٢٠٧٥/٣/٣١		٥
٢٠٧٥/٩/٣٠		٥
٢٠٧٦/٣/٣١		٥
٢٠٧٦/٩/٣٠		٥
٢٠٧٧/٣/٣١		٥
٢٠٧٧/٩/٣٠		٥
٢٠٧٨/٣/٣١		٥
٢٠٧٨/٩/٣٠		٥
٢٠٧٩/٣/٣١		٥
٢٠٧٩/٩/٣٠		٥
٢٠٨٠/٣/٣١		٥
٢٠٨٠/٩/٣٠		٥
٢٠٨١/٣/٣١		٥
٢٠٨١/٩/٣٠		٥
٢٠٨٢/٣/٣١		٥
٢٠٨٢/٩/٣٠		٥
٢٠٨٣/٣/٣١		٥
٢٠٨٣/٩/٣٠		٥
٢٠٨٤/٣/٣١		٥
٢٠٨٤/٩/٣٠		٥
٢٠٨٥/٣/٣١		٥
٢٠٨٥/٩/٣٠		٥
٢٠٨٦/٣/٣١		٥
٢٠٨٦/٩/٣٠		٥
٢٠٨٧/٣/٣١		٥
٢٠٨٧/٩/٣٠		٥
٢٠٨٨/٣/٣١		٥
٢٠٨٨/٩/٣٠		٥
٢٠٨٩/٣/٣١		٥
٢٠٨٩/٩/٣٠		٥
٢٠٩٠/٣/٣١		٥
٢٠٩٠/٩/٣٠		٥
٢٠٩١/٣/٣١		٥
٢٠٩١/٩/٣٠		٥
٢٠٩٢/٣/٣١		٥
٢٠٩٢/٩/٣٠		٥
٢٠٩٣/٣/٣١		٥
٢٠٩٣/٩/٣٠		٥
٢٠٩٤/٣/٣١		٥
٢٠٩٤/٩/٣٠		٥
٢٠٩٥/٣/٣١		٥
٢٠٩٥/٩/٣٠		٥
٢٠٩٦/٣/٣١		٥
٢٠٩٦/٩/٣٠		٥
٢٠٩٧/٣/٣١		٥
٢٠٩٧/٩/٣٠		٥
٢٠٩٨/٣/٣١		٥
٢٠٩٨/٩/٣٠		٥
٢٠٩٩/٣/٣١		٥
٢٠٩٩/٩/٣٠		٥
٢١٠٠/٣/٣١		٥
٢١٠٠/٩/٣٠		٥
٢١٠١/٣/٣١		٥
٢١٠١/٩/٣٠		٥
٢١٠٢/٣/٣١		٥
٢١٠٢/٩/٣٠		٥
٢١٠٣/٣/٣١		٥
٢١٠٣/٩/٣٠		٥
٢١٠٤/٣/٣١		٥
٢١٠٤/٩/٣٠		٥
٢١٠٥/٣/٣١		٥
٢١٠٥/٩/٣٠		٥
٢١٠٦/٣/٣١		٥
٢١٠٦/٩/٣٠		٥
٢١٠٧/٣/٣١		٥
٢١٠٧/٩/٣٠		٥
٢١٠٨/٣/٣١		٥
٢١٠٨/٩/٣٠		٥
٢١٠٩/٣/٣١		٥
٢١٠٩/٩/٣٠		٥
٢١١٠/٣/٣١		٥
٢١١٠/٩/٣٠		٥
٢١١١/٣/٣١		٥
٢١١١/٩/٣٠		٥
٢١١٢/٣/٣١		٥
٢١١٢/٩/٣٠		٥
٢١١٣/٣/٣١		٥
٢١١٣/٩/٣٠		٥
٢١١٤/٣/٣١		٥
٢١١٤/٩/٣٠		٥
٢١١٥/٣/٣١		٥
٢١١٥/٩/٣٠		٥
٢١١٦/٣/٣١		٥
٢١١٦/٩/٣٠		٥
٢١١٧/٣/٣١		٥
٢١١٧/٩/٣٠		٥
٢١١٨/٣/٣١		٥
٢١١٨/٩/٣٠		٥
٢١١٩/٣/٣١		٥
٢١١٩/٩/٣٠		٥
٢١٢٠/٣/٣١		٥
٢١٢٠/٩/٣٠		٥
٢١٢١/٣/٣١		٥
٢١٢١/٩/٣٠		٥
٢١٢٢/٣/٣١		٥
٢١٢٢/٩/٣٠		٥
٢١٢٣/٣/٣١		٥
٢١٢٣/٩/٣٠		٥
٢١٢٤/٣/٣١		٥
٢١٢٤/٩/٣٠		٥
٢١٢٥/٣/٣١		٥
٢١٢٥/٩/٣٠		٥
٢١٢٦/٣/٣١		٥
٢١٢٦/٩/٣٠		٥
٢١٢٧/٣/٣١		٥
٢١٢٧/٩/٣٠		٥
٢١٢٨/٣/٣١		٥
٢١٢٨/٩/٣٠		٥
٢١٢٩/٣/٣١		٥
٢١٢٩/٩/٣٠		٥
٢١٣٠/٣/٣١		٥
٢١٣٠/٩/٣٠		٥
٢١٣١/٣/٣١		٥
٢١٣١/٩/٣٠		٥
٢١٣٢/٣/٣١		٥
٢١٣٢/٩/٣٠		٥
٢١٣٣/٣/٣١		٥
٢١٣٣/٩/٣٠		٥
٢١٣٤/٣/٣١		٥
٢١٣٤/٩/٣٠		٥
٢١٣٥/٣/٣١		٥
٢١٣٥/٩/٣٠		٥
٢١٣٦/٣/٣١		٥
٢١٣٦/٩/٣٠		٥
٢١٣٧/٣/٣١		٥
٢١٣٧/٩/٣٠		٥
٢١٣٨/٣/٣١		٥
٢١٣٨/٩/٣٠		٥
٢١٣٩/٣/٣١		٥
٢١٣٩/٩/٣٠		٥
٢١٤٠/٣/٣١		٥
٢١٤٠/٩/٣٠		٥
٢١٤١/٣/٣١		٥
٢١٤١/٩/٣٠		٥
٢١٤٢/٣/٣١		٥
٢١٤٢/٩/٣٠		٥
٢١٤٣/٣/٣١		٥
٢١٤٣/٩/٣٠		٥
٢١٤٤/٣/٣١		٥
٢١٤٤/٩/٣٠		٥
٢١٤٥/٣/٣١		٥
٢١٤٥/٩/٣٠		٥
٢١٤٦/٣/٣١		٥
٢١٤٦/٩/٣٠		٥
٢١٤٧/٣/٣١		٥
٢١٤٧/٩/٣٠		٥
٢١٤٨/٣/٣١		٥
٢		

نحسب الحسين لله ملكه الملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٧

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع مرسومه
التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة

المادة ١ - يـ هذا القانون (قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٧٧)
و رأ مع القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل
! من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المادة ٢ - ١ : نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

١ : ٨ - أ - بالرغم مما ورد في المواد (٦٠، ٥٤، ٤) من هذا القانون يحق للشركات الاردنية المسجلة
في المملكة كما يحق لاية شركة تجارية أو صناعية أو مالية مؤلفة ومسجلة في اية بلاد
اخرى ومسجلة في المملكة وكان من غايات تأسيس تلك الشركات شراء الاراضي
لاقامة المهارات السكنية ذات الطوايق والشقق او الابنية السكنية المفردة او التجارية،
ان تحرز وتتملك بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بعد الاستئناس
برأي الجهة الرسمية المختصة وبما تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة تدخل حدود المدن
والقرى بالتقدير الضروري اللازم لاقامة تلك المهارات والابنية ولها حق بيعها او
تأجيرها وفق الشروط والقيود التي يحددها مجلس الوزراء بقراره .

ب - يحق للجمعيات والشركات والمؤسسات الدينية الاردنية ولأية شركة تجارية او صناعية
او مالية ولأية جمعية او هيئة دينية مؤلفة ومسجلة في اية بلاد اخرى كشخص معنوي
بمقتضى القوانين المعمول بها في تلك البلاد وسجلت في المملكة ان تحرز وتتملك خارج
حدود المدن والقرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بعد
الاستئناس برأي الجهة الرسمية المختصة ما تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة وبالتقدير
الضروري لاعمالها اذا كانت المصلحة العامة تقتضي بذلك وان لا يكون تملك الاموال
او احرازها لمجرد الاحراز او الاتجار بها ويشترط في جميع الاحوال التي تنطبق عليها
هذه الفقرة ان تكون غايات الشركة او المؤسسة او الهيئة خلاف الغايات المنصوص
عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ،

ج - جميع الاراضي التي تنصرف بها المؤسسات الخيرية والهيئات الدينية الاردنية او المؤلفة
في اية بلاد اخرى قبل نفاذ احكام هذا القانون يجوز تسجيلها باسم المؤسسة الخيرية او
الهيئة الدينية التي كانت تنصرف بها على ذلك الوجه ، وذلك باستثناء الاراضي
الحكومية المؤجرة لاي من تلك المؤسسات والهيئات قبل العمل بهذا القانون فان لمجلس
الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية النظر في اعادة تأجير تلك الاراضي عند انتهائهم
مدة اجارتها وذلك للمدة التي يراها مناسبة كما وان له الحق في تفويضها اذا رأى ان
المصلحة العامة تقتضي بذلك .

د - مجلس الوزراء هو المرجع المختص بالفصل في الامور المنصوص عليها في المواد
(٧٠، ٦٠، ٥٤، ٤) وفي هذه المادة ويكون قراره بشأنها قطعياً غير قابل للطعن لدى
اية جهة قضائية او ادارية ،

الحسين بن طلال

١٩٧٧/١/١٩

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عرودة	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
---------------------------------------	------------------------------------	---	---

وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة
--	--------------------------------	---	------------------------------	---

وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التموين مروان القاسم
---	---	---------------------------------	---------------------------------

وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحبات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف
--	--------------------------------	---	--

هكذا من الله على

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٩
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع
التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب

بمادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب لسنة ١٩٧٧) ويقرأ
مع القوانين رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون
واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤

أ - لكل شخص غير اردني اتصلت اليه بطريق الارث اموال غير منقولة ان يسجلها باسمه دون ان
يكون مكلفاً بالحصول على اذن من مجلس الوزراء بذلك وله ان يفرغها او يبيعها او يهبها لاي
شخص آخر من ورثة المتوفي سواء أكان ذلك الشخص اردنياً ام اجنبياً .
ب - لاي شخص اجنبي ممن كان يحمل الجنسية الاردنية وكل ملك للفلسطيني ولاي شخص يحمل جنسية
احدى الدول العربية ان يمتلك اموالاً غير منقولة في المملكة خارج حدود البلديات او احواض البلد
وذلك بالقدر الضروري اللازم ليقم عليها اي مشروع اقتصادي في مجالات الصناعة او السياحة او
الاسكان او في استصلاح الاراضي وفي جميع الاحوال المنصوص عليها في هذه الفقرة يتم تملك الاموال
غير المنقولة بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير المالية بعد الاستئناس برأي الجهة
الرسمية المختصة .

١٩٧٧/٦/١٩

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو حوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير عصام المجلوي	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية صلاح جمعة احمد عبد الكريم الطراوله	وزير حسن ابراهيم
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان هراو	وزير التموين مروان القاسم
وزير النقل وزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحيمات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٧/٦
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع
التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون اكااديمية الطيران الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اكااديمية الطيران الملكية الاردنية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون
رقم (٦٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ،
ويعمل به من تاريخ ١٩٧٧/٧/١٥ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي .
(المادة ٨ - يتولى الاشراف على ادارة (اكااديمية الطيران الملكية الاردنية) مجلس امناء مؤلف من عدد
لا يتجاوز اثني عشر عضواً من الاردنيين من ذوي الكفاءة والمقدرة يعينون بامارة ملكية سامية) .
المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة ١٢ من القانون الاصلي بشطب عبارة (اربعة من اعضائه) الواردة فيها
والاستعاضة عنها بعبارة (الاغلبية المطلقة لاعضائه) .

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٧/٦

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو حوده	رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير عصام المجلوي	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية صلاح جمعة احمد عبد الكريم الطراوله
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان هراو
وزير النقل وزير الاشغال العامة علي سحيمات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف		

نحسب الله الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧

نظام العلاوات القضائية للقضاة العسكريين

صادر بمقتضى المادة (١٧) من قانون خدمة الضباط رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام العلاوات القضائية للقضاة العسكريين لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ ١٥/٦/١٩٧٧
المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على القضاة العسكريين المنصوص عليهم في المادة ١٣٣ من قانون خدمة الضباط رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ ، وما طرأ عليه من تعديلات او اي قانون آخر يحل محله ، وذلك اذا كانوا مجازين في الحقوق من معهد او كلية حقوق معترف بها .

المادة ٣ - تعطى للقضاة العسكريين المنصوص عليهم في المادة (٢) من هذا النظام علاوة فنية حدها الاعلى (٧٠٪) من الراتب الاساسي لكل منهم اذا كانوا يعملون في حقل اختصاصهم .

المادة ٤ - أ - يعتبر القاضي تحت التدريب على القضاء العسكري لمدة سنتين تبدأ من تاريخ مباشرة في العمل القضائي لدى النيابة العامة العسكرية بعد انتهاء التدريب العسكري الذي تقرره القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية ب - تعطى للقاضي العسكري تحت التدريب لدى النيابة العامة العسكرية علاوة فنية حدها الاعلى (١٠٠٪) من الراتب الاساسي اذا كان مجازا في الحقوق من معهد او كلية حقوق معترف بها ويعمل في حقل اختصاصه القضائي .

ج - تحسب مدة ممارسة المحاماة لغايات التدريب على القضاء العسكري المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٥ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يمنح القضاة العسكريون المنصوص عليهم في المادة (٣) من هذا النظام علاوة اختصاص بالاضافة الى العلاوة الفنية الواردة في تلك المادة حسب الترتيب التالي على ان يقسم القضاة العسكريون لافراض هذه المادة الى خمس فئات :

- ١ - علاوة الفئة الاولى ١٥٠ ديناراً في الشهر
- ٢ - علاوة الفئة الثانية ١٢٠ ديناراً في الشهر
- ٣ - علاوة الفئة الثالثة ٩٠ ديناراً في الشهر
- ٤ - علاوة الفئة الرابعة ٦٠ ديناراً في الشهر
- ٥ - علاوة الفئة الخامسة ٣٠ ديناراً في الشهر

ب - لا يمنح القضاة العسكريون تحت التدريب علاوة اختصاص المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة

المادة ٦ - تمنح علاوة الاختصاص للقضاة العسكريين وفق الشروط التالية :-

أ - الفئة الخامسة :-

١ - اذا كان القاضي حاصلًا على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن سنة في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا بعد الحصول على الماجستير او :-

٢ - اذا كان القاضي حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا بعد الحصول على الدبلوم او :-

٣ - اذا كان القاضي قد امضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا .

ب - الفئة الرابعة :-

١ - اذا كان القاضي حاصلًا على شهادة الدكتوراة في حقل اختصاصه او :-

٢ - اذا كان القاضي حاصلًا على الماجستير في حقل اختصاصه وامضى في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا مدة لا تقل عن ست سنوات بعد الحصول على الماجستير او :-

٣ - اذا كان القاضي حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ثماني سنوات في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا بعد الحصول على الدبلوم او :-

٤ - اذا كان القاضي قد امضى مدة لا تقل عن عشر سنوات في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا .

ج - الفئة الثالثة :-

١ - اذا كان القاضي حاصلًا على شهادة الدكتوراة في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا بعد الحصول على الدكتوراة او :-

٢ - اذا كان القاضي حاصلًا على الماجستير في حقل اختصاصه وامضى في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا مدة لا تقل عن (١١) سنة بعد الحصول على شهادة الماجستير او :-

٣ - اذا كان القاضي حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن (١٢) سنة في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا بعد الحصول على الدبلوم او :-

٤ - اذا كان القاضي قد امضى مدة لا تقل عن (١٥) سنة في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا .

د - الفئة الثانية :-

١ - اذا كان القاضي حاصلًا على شهادة الدكتوراة في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن (١٠) سنوات في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا بعد الحصول على الدكتوراة او :-

٢ - اذا كان القاضي حاصلًا على الماجستير في حقل اختصاصه وامضى في القضاء او ممارسة المحاماة او في كليهما معا مدة لا تقل عن (١٦) سنة بعد الحصول على الماجستير او :-

٣ - إذا كان القاضي حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن (١٨) سنة في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا بعد الحصول على الدبلوم أو :-

٤ - إذا كان القاضي قد امضى مدة لا تقل عن عشرين سنة في القضاء أو ممارسة المحاماة أو في كليهما معا

٥ - الفقرة الأولى :-

إذا كان القاضي العسكري يشغل منصب مدير القضاء العسكري أو النائب العام العسكري ، هل أن لا تقل رتبته عن رتبة عقيد .

المادة ٧ - إذا كان القاضي العسكري لا يتقاضى علاوة اختصاص بموجب هذا النظام فيمنح علاوة اضافية مقدارها (٢٠٪) من الراتب الاساسي الى ان يستفيد من علاوة الاختصاص .

المادة ٨ - تحجب العلاوات المنصوص عليها في هذا النظام كليًا أو جزئيًا إذا ارتكب القاضي العسكري أو القاضي العسكري تحت التدريب مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها أو اقدم على تصرف يخل بالمسؤوليات والواجبات المنوطة به أو يعرقلها .

المادة ٩ - يشكل القائد العام لجنة من خمسة ضباط مهتمين بمعادلة الشهادات لغايات تطبيق احكام هذا النظام وتحديد العلاوة الفنية وفترة علاوة الاختصاص وحجبها والقصل في أي خلاف يقع في تنفيذ احكام هذا النظام ، وتتخذ القرارات فيها بالأجماح أو بأغلبية الاصوات ، وتكون قراراتها قطعية غير قابلة للطعن امام أية جهة ادارية أو قضائية .

المادة ١٠ - يلغى (نظام العلاوات القضائية للعاملين في القوات المسلحة الاردنية) رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٩ ، وما طرأ عليه من تعديل كما يلغى أي نص في أي تشريع آخر وذلك الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٧/٦/١٥

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
غالب بركات	عدنان ابو عوده	الدكتور عبد السلام المجالي	مقر سدوان
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة
كامل الشريف	حسن ابراهيم	صلاح جمعة	عبد الرؤوف الروابدة
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية	وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة
ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة	سليمان عوار	محمد الدباس
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة والشباب
سعيد بينو	محمد الدباس	نجم الدين النجدي	الشريف غوال شرف

نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيدالة في القوات المسلحة الاردنية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٥

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيدالة في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيدالة في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٧) ، ويقرأ مع النظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ ١٩٧٧/٦/١٥ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بإلغاء عبارة (برتبة عقيد وزعيم) وانتوا المدة المقررة للترقية لرتب اعلى الى درجات ذات صفة مدنية وفقا للاسس التالية (الواردة في آخر الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :- (برتبة عقيد وعيد ولواء الى درجات ذات صفة مدنية بنفس الراتب على انه لا يجوز ترقية الاطباء الذين يحولون الى الدرجات ذات الصفة المدنية الى رتبة اعلى الا اذا كانوا قد انتهوا المدة المقررة للترقية وفقا للاسس التالية) :-

ب - بإضافة العبارة التالية الى البند (٥) من الفقرة (ج) منها :-

(الدرجة الرابعة وتعدل رتبة عقيد عامل في القوات المسلحة الاردنية) وتعطى الحرف (أ) ويحدد ترتيب حروف العبارات من بعدها لتصبح (ب) و (ج) و (د) بدلا من (أ) و (ب) و (ج) على التوالي) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٢) من الملحق (أ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٢ - علاوات الاختصاص :-

أ - يمنح الاطباء البشريون (المرخصون دائما) علاوة اختصاص بالإضافة الى العلاوة الفنية الواردة في هذا النظام حسب الترتيب التالي على ان يقسم الاطباء لاغراض هذه المادة الى ست فئات :-

١ - علاوة الفئة الاولى	١٨٠ ديناراً في الشهر
٢ - علاوة الفئة الثانية	١٥٠ ديناراً في الشهر
٣ - علاوة الفئة الثالثة	١٢٠ ديناراً في الشهر
٤ - علاوة الفئة الرابعة	٩٠ ديناراً في الشهر
٥ - علاوة الفئة الخامسة	٦٠ ديناراً في الشهر
٦ - علاوة الفئة السادسة	٣٠ ديناراً في الشهر

ب- تمنح علاوات الاختصاص المنصوص عليها في الفقرة السابقة وفقا للشروط التالية :-

١ - الفئة السادسة :

- أ - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة او :
ب - اذا كان الطبيب قد امضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة المهنة .

٢ - الفئة الخامسة :

- أ - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم او :
ب - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنتين دراسيتين او :
ج - اذا كان الطبيب قد امضى مدة لا تقل عن ثماني سنوات في ممارسة المهنة .

الفئة الرابعة :-

- أ - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم او :
ب - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنتين دراسيتين وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم او / .
ج - اذا كان الطبيب حاصلا على شهادة الزمالة او العضوية من احدى الكليات البريطانية او شهادة البورد الامريكي او ما يعادلها .

الفئة الثالثة :-

- أ - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن تسع سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم او / .
ب - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنتين دراسيتين وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم او / .
ج - اذا كان الطبيب حاصلا على شهادة الزمالة او العضوية من احدى الكليات الملكية البريطانية او شهادة البورد الامريكي او ما يعادلها وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الشهادة المذكورة .

٥ - الفئة الثانية :

- أ - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنتين دراسيتين وامضى مدة لا تقل عن تسع سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم او / .
ب - اذا كان الطبيب حاصلا على شهادة الزمالة او العضوية من احدى الكليات الملكية البريطانية او البورد الامريكي او ما يعادلها وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على تلك الشهادة .

٦ - الفئة الاولى :-

- أ - اذا كان الطبيب حاصلا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنتين دراسيتين وامضى مدة لا تقل عن (١٢) سنة في ممارسة اختصاصه بعد حصوله على الدبلوم او / .
ب - اذا كان الطبيب حاصلا على شهادة الزمالة او العضوية من احدى الكليات الملكية البريطانية او البورد الامريكي او ما يعادلها وامضى مدة لا تقل عن تسع سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الشهادة المذكورة .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٣) من الملحق (أ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣ - تمنح علاوات الاختصاص الواردة في البنود (٣) و (٤) و (٥) و (٦) من الفقرة (أ) من المادة (٢) من هذا الملحق للصيادلة واطباء الاسنان واطباء البيطرة (المرخصين دائما) وفق الشروط التالية :

أ - الفئة السادسة :

- ١ - اذا كان الطبيب او الصيدلي حاصلا على شهادة دبلوم تخصص او ماجستير في حقل اختصاصه او / .
٢ - اذا كان الطبيب او الصيدلي قد مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات .

ب - الفئة الخامسة :-

- ١ - اذا كان الطبيب او الصيدلي حاصلا على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه او الزمالة او / .
٢ - اذا كان الطبيب او الصيدلي حاصلا على شهادة دبلوم تخصص مدة دراسته سنة دراسية واحدة او ماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم او الماجستير .

ج - الفئة الرابعة :-

- ١ - اذا كان الطبيب او الصيدلي حاصلا على شهادة الدكتوراه او الزمالة في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على شهادة الدكتوراه او الزمالة او / .
٢ - اذا كان الطبيب او الصيدلي حاصلا على شهادة دبلوم تخصص او ماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على شهادة الدبلوم او الماجستير .

د - الفئة الثالثة :-

- ١ - اذا كان الطبيب او الصيدلي حاصلا على شهادة الدكتوراه او الزمالة في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة المهنة بعد الحصول على شهادة الدكتوراه او الزمالة او / .
٢ - اذا كان الطبيب او الصيدلي حاصلا على شهادة دبلوم تخصص او ماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن تسع سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم او الماجستير .

هكذا من المأهول

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٤) من الملحق (أ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤ - اذا كان أي طبيب او صيدلي من الفئات المنصوص عليها في هذا الملحق لا يتقاضى علاوة اختصاص بموجبها فيمنح علاوة اضافية مقدارها (٢٠ ٪) من الراتب الاسامي الى ان يستفيد من علاوة الاختصاص .

المادة ٦ - يلغى نص المادة (٥) من الملحق (أ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٥ - للقائد العام بتنصيب من مدير الخدمات الطبية الملكية ان يقرر منح علاوة عمل اضافي من موازنة التأمين الصحي في القوات المسلحة الاردنية للاطباء البشريين واطباء الاسنان والصيدلة (المرخصين دائماً) والذين يكلفون بعمل اضافي منتظم بعد اوقات الدوام الرسمي بنسبة لا تزيد على (٣٥ ٪) من مجموع الرواتب والعلاوات المستحقة بموجب هذا النظام، باستثناء العميد الطبيب فما فوق فتصرف لهم علاوة العمل الاضافي بما لا يزيد على (٥٥ ٪) من مجموع الرواتب والعلاوات المستحقة بموجب هذا النظام .

المادة ٧ - يلغى نص المادة (٦) من الملحق (أ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٦ - ١ - يشكل القائد العام لجنة للعلاوات من خمسة ضباط مهمتها معادلة الشهادات لغايات تطبيق احكام هذا النظام وتحديد العلاوات الفنية وفترة علاوة الاختصاص وحجبها والفصل في اي خلاف يقع في تنفيذ احكامه وتتخذ القرارات فيها بالاجماع او بأغلبية الاصوات وتكون قراراتها قطعية غير قابلة للطعن امام اية جهة ادارية او قضائية .
ب - تحجب العلاوات المنصوص عليها في هذا الملحق كلياً او جزئياً عن اي طبيب او صيدلي اذا ارتكب مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها او اقدم على اي تصرف يخالف للمسؤوليات والواجبات المتولدة به او يعرقلها .
المادة ٨ - تلغى المادة التاسعة من الملحق (أ) من النظام الاصيل المضافة بالنظام رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ .

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٦/١٥

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاصحاح عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع مظهر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعة	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التقنين مروان القاسم
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحيمات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فوزي شرف

محسن الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات

اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ ١/٦/١٩٧٧ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصيل بالغاء البند (٦) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٦ - عقيد ١٢٠ ديناراً

٧ - عميد ١٢٠

٨ - لواء فما فوق ١٥٠

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٧ - ١ - يمنح المهندسون علاوة اختصاص بالاضافة الى الملاوة الفنية الواردة في هذا النظام حسب الترتيب التالي على ان يقسم المهندسون لاغراض هذه المادة الى ست فئات .

١ - علاوة الفئة الاولى ١٨٠ ديناراً في الشهر

٢ - علاوة الفئة الثانية ١٥٠

٣ - علاوة الفئة الثالثة ١٢٠

٤ - علاوة الفئة الرابعة ٩٠

٥ - علاوة الفئة الخامسة ٦٠

٦ - علاوة الفئة السادسة ٣٠

ب - تمنح علاوات الاختصاص المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً للشروط التالية :

١ - الفئة السادسة

- أ - إذا كان المهندس حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة أو :-
ب - إذا كان المهندس قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات منذ تخرجه .

٢ - الفئة الخامسة

- أ - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه أو /-
ب - إذا كان المهندس حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم أو /-
ج - إذا كان المهندس قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ست سنوات منذ تخرجه .

٣ - الفئة الرابعة

- أ - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه أو /-
ب - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الماجستير أو /-
ج - إذا كان المهندس حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم أو /-
د - إذا كان المهندس قد مارس المهنة مدة لا تقل عن تسع سنوات منذ تخرجه .

٤ - الفئة الثالثة

- أ - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدكتوراه أو /-
ب - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الماجستير أو /-
ج - إذا كان المهندس حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى في ممارسة اختصاصه مدة لا تقل عن تسع سنوات بعد الحصول على الدبلوم أو /-
د - إذا كان المهندس قد مارس المهنة مدة لا تقل عن (١٢) سنة منذ تخرجه .

٥ - الفئة الثانية

- أ - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ست سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدكتوراه أو /-
ب - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن تسع سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الماجستير أو /-
ج - إذا كان المهندس حاصلًا على دبلوم لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى في ممارسة اختصاصه مدة لا تقل عن (١٢) سنة بعد الحصول على الدبلوم أو /-
د - إذا كان المهندس قد مارس المهنة مدة لا تقل عن (١٥) سنة منذ تخرجه .

٦ - الفئة الاولى

- أ - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن سبع سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدكتوراه .
ب - إذا كان المهندس حاصلًا على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن ١٢ سنة في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على شهادة الماجستير أو /-
ج - إذا كان المهندس حاصلًا على دبلوم تخصص لا تقل مدة دراسته عن سنة دراسية واحدة وامضى في ممارسة اختصاصه مدة لا تقل عن ١٥ سنة بعد الحصول على شهادة الدبلوم أو /-
د - إذا كان المهندس قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ٢٠ سنة منذ تخرجه .

المادة ٤ - يابغى نص المادة (٨) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٨

- أ - يمنح ضباط الهندسة علاوة اختصاص بالاضافة الى العلاوة الفنية حسب الترتيب التالي على ان يقسم ضباط الهندسة لأغراض هذه المادة الى ست فئات :-

- ١ - علاوة الفئة الاولى ١٣٥ ديناراً في الشهر .
- ٢ - علاوة الفئة الثانية ١١٢ ديناراً في الشهر .
- ٣ - علاوة الفئة الثالثة ٩٠ ديناراً في الشهر .
- ٤ - علاوة الفئة الرابعة ٦٧ ديناراً في الشهر .
- ٥ - علاوة الفئة الخامسة ٤٥ ديناراً في الشهر .
- ٦ - علاوة الفئة السادسة ٢٢ ديناراً في الشهر .

ب - تمنح علاوات الاختصاص المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً للشروط التالية :-

١ - الفئة السادسة

إذا كان ضابط الهندسة قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات منذ تخرجه .

٢ - الفئة الخامسة

إذا كان ضابط الهندسة قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ست سنوات منذ تخرجه .

٣ - الفئة الرابعة

إذا كان ضابط الهندسة قد مارس المهنة مدة لا تقل عن تسع سنوات منذ تخرجه .

٤ - الفئة الثالثة

إذا كان ضابط الهندسة قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ١٢ سنة منذ تخرجه .

٥ - الفئة الثانية

إذا كان ضابط الهندسة قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ١٥ سنة منذ تخرجه .

كل من اشغل

٦ - الفئة الأولى

- ج - إذا كان ضابط الهندسة قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ٢٠ سنة منذ تخرجه .
- د - للمهندسون وضباط الهندسة الذين لا يستفيدون من علاوات الاختصاص بموجب هذا النظام يمنحون علاوة إضافية مقدارها ٢٠٪ من الراتب الأساسي إلى أن يستفيدوا من علاوة الاختصاص .
- هـ - تحجب العلاوات المنصوص عليها في هذا النظام كلياً أو جزئياً إذا ارتكب المهندس أو ضابط الهندسة مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها أو اقدم على تصرف يتجسس بالمسؤوليات والواجبات المنوطة به أو يعرقلها .
- و - يشكل القائد العام لجنة من خمسة ضباط مهتمين بمعاودة الشهادات لطلبات تطبيق أحكام هذا النظام وتحديد العلاوة الفنية وفئة علاوة الاختصاص وحجبهما والفصل في أي خلاف يقع في تنفيذ أحكام هذا النظام وتتخذ القرارات فيها بالأجماع أو بأغلبية الأصوات وتكون قراراتها قطعية غير قابلة للطعن أمام أية جهة إدارية أو قضائية .

٩٧٧/٦/١٥

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الأشغال العامة والإسكان
غالب بركات	عبدان أبو عوده	الدكتور عبد السلام المجالي	مضر بدويان
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
كامل الشريف	حسن إبراهيم	صالح جمعه	أحمد عبد الكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الشؤون البلدية والقروية
وزير العمل بالوكالة	وزير العمل بالوكالة	وزير العمل بالوكالة	وزير العمل بالوكالة
إبراهيم أيوب	عبد الرؤوف الزوابدة	سليمان عرار	مروان القاسم
وزير النقل ووزير الأشغال العامة بالوكالة	وزير النقل ووزير الأشغال العامة بالوكالة	وزير النقل ووزير الأشغال العامة بالوكالة	وزير النقل ووزير الأشغال العامة بالوكالة
علي سحيبات	محمد الديباس	نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف

نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام

المرضى والممرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كلية التمريض واستخدام الممرضات والممرضين والقابلات القانونيات في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٧/٦/١ .

المادة ٢ - يلغى تعريف كلمة (الطالبة) الواردة في المادة (٢) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالتعريف التالي :
الطالبة أو الطالبة طالبة أو طالب التمريض أو القبالة تحت التدريب قبل الحصول على شهادة التمريض أو القبالة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من النظام الأصلي يشطب عبارة (يتمتع فيها الكفيل بتسديد مبلغ ١٥٠ ديناراً الواردة في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بالعبارة الآتية :
(تتمتع هي وكفيلها بتسديد مبلغ (٢٥٠ ديناراً) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٨) من النظام الأصلي على الوجه التالي :

أ - بإلغاء نص البند (١) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

١ - يعين الممرض أو الممرضة برتبة ملازم أول للحائز على شهادة الماجستير في التمريض وبرتبة ملازم سنة ثانية للحائز منها على شهادة البكالوريوس في التمريض وبرتبة ملازم للحائز منها على شهادة التمريض الأردنية أو ما يعادلها .

ب - بإلغاء نص البند (١) من الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

١ - تعين القابلة برتبة وكيل سنة ثانية .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٩) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

هكذا من الشاهل

المادة ٩ :

- ١ - يمنح المرض / الممرضة القانوني الذي يعمل في حقل اختصاصه والمرخص دائماً علاوة فنية من الراتب الاساسي حدها الاعلى (٦٠ ٪) .
- ب- تمنح القابلة القانونية والتي تعمل في حقل اختصاصها والمرخصة دائماً علاوة فنية من الراتب الاساسي حدها الاعلى (٥٠ ٪)
- ج - تمنح علاوات اختصاص للمرضين / الممرضات / القابلات حسب الترتيب التالي على ان يقسموا لافراض هذه المادة الى فئتين :

الفئة الاولى ٦٠ ديناراً في الشهر

الفئة الثانية ٣٠ ديناراً في الشهر

- ٢ - تمنح علاوات الاختصاص المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة وفقاً للشروط التالية :

١ - الفئة الاولى :

- أ - اذا كان المرض / الممرضة حاصل على شهادة الدكتوراه في حقل اختصاصه او :
- ب- اذا كان المرض / الممرضة حاصل على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على شهادة الماجستير او .
- ج - اذا كان المرض / الممرضة حاصل على شهادة تخصص او شهادة قبالة لا تقل مدة دراستها عن سنة دراسية واحدة وامضت مدة لا تقل على ثماني سنوات في ممارسة تخصصها بعد الحصول على شهادة التخصص او القبالة .

٢ - الفئة الثانية :

- أ - اذا كان المرض / الممرضة حاصل على شهادة الماجستير في حقل اختصاصه او .
- ب- اذا كان المرض / الممرضة حاصل على شهادة تخصص او شهادة قبالة لا تقل مدة دراستها عن سنة دراسية واحدة وامضت مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في ممارسة تخصصها بعد الحصول على شهادة التخصص او القبالة او .
- ج - اذا كان المرض / الممرضة / القابلة قد امضى مدة لا تقل عن (٨) سنوات في ممارسة التمريض / القبالة .
- د - تمنح علاوة اضافية مقدارها (٢٠ ٪) من الراتب الاساسي الى المرض / الممرضة / القابلة الذي لا يتقاضى علاوة اختصاص بموجب هذا النظام الى ان يستفيد من علاوة الاختصاص .
- و - يمنح المرض / الممرضة من يشغل وظيفة مدير التمريض في الخدمات الطبية الملكية او وظيفة مديركية التمريض او وظيفة رئيس قسم التمريض في مستشفى عسكري علاوة ادارة مقدارها عشرة دنانير شهرياً .
- ز - يمنح المرض / الممرضة غير الاردني علاوة غربة بالاضافة للعلاوات المنصوص عليها في هذا النظام حسب الترتيب التالي :

ملازم ٢٠ ديناراً في الشهر

ملازم اول ٢٥ ديناراً في الشهر

نقيب ٣٠ ديناراً في الشهر

رائد ٣٥ ديناراً في الشهر

مقدم فما فوق ٤٠ ديناراً في الشهر

ح - تحجب العلاوات المنصوص عليها في هذا النظام كلياً او جزئياً عن المرض او الممرضة او القابلة القانونية اذا ارتكب اي منهم مخالفة للقوانين والانظمة والهيئات والقرارات المعمول بها او اقدم على تصرف يخل بالمسؤوليات والواجبات المنوطة به او يعرقلها .

ط - يشكل القائد العام لجنة من خمسة ضباط مهمتها معادلة الشهادات لغايات تطبيق احكام هذا النظام وتحديد العلاوة الفنية وفترة علاوة الاختصاص وحجبهما والفصل في اي خلاف يقع في تنفيذ احكام هذا النظام وتتخذ القرارات فيها بالاجماع او باغلبية الاصوات ، وتكون قراراتها قطعية غير قابلة للطعن امام اية جهة ادارية او قضائية .

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٦/١٥

وزير
المساحة والآثار
غالب بركات

وزير
الاعلام
عدنان ابو عوده

وزير التربية والتعليم ووزير دولة
لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور عبد السلام المجالي

رئيس الوزراء ووزير
الخارجية والدفاع
مضر بدران

وزير الاوقاف والشؤون
والمؤسسات الاسلامية
كامل الشريف

وزير الاشياء والتعمير
ووزير دولة للشؤون الخارجية
حسن ابراهيم

وزير
الزراعة
صلاح جهمه

رئيس
المجلس
احمد عبد الكريم الطراونه

وزير الشؤون البلدية والقروية
ووزير العمل بالوكالة
ابراهيم ايوب

وزير المواصلات
ووزير الصحة بالوكالة
عبد الرؤوف الروابدة

وزير
الداخلية
سليمان عرار

ولي
التموين
مروان القاسم

وزير النقل ووزير الاشغال
العامة بالوكالة
علي سمحات

وزير
المالية
محمد الدباس

وزير
الصناعة والتجارة
نجم الدين الدجاني

وزير
الثقافة والشباب
الشريف فواز شرف

هكذا من أهل